معنى الحرف بين النحاة والأصوليين

دراسة نحوية دلالية

د/ مجاهد منصور مصلح*

المقدمـــة

صنف النحاة العرب الكلمة إلى: اسم، وفعل، وحرف، وصنفوا الحرف إلى: حرف مبنَى، وهو يمثل أحد أجزاء الكلمة، وهو لا يدل على معنى في نفسه أو في غيره، مفردا أو مركبا، ، وحرف معنى، وهو ما يدل على معنى، وهذا المعنى يتجلى من خلال التركيب والسياق الذي يرد فيه .

" إنما انحصرت الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة؛ لأنّ الكلمة لا تخلو إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها، أو لا تدل، فإن لم تدلّ فهي الحرف، وإن دلّت فهي إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ــ الماضي، والحال، والاستقبال ــ أو لا تقترن، فإن اقترنت فهي الفعل، وإن لم تقترن فهي الاسم... "(١).

وتتضمن اللغة ألفاظاً لاتستقل بذاتها، ولا تدل على مفهوم مستقل، وهي الأدوات التي تربط بين ألفاظ المعاني، أو تحددها وتخصص معناها كحروف المعاني، التي هي ألفاظ ارتباط، ودوال نسبة، على أنها في الأصل ــ قد تكون ــ ألفاظ معانٍ ــ (دوال ماهية)، جردت من معانيها، وفرغت من محتوياتها، ونقلت من ألفاظ معان إلى أدوات، وقد يكون هذا الانتقال واضحا، بحيث تكون الصلة بين الأداة وأصلها واضحة لقرب العهد بهذا الانتقال، أو لبقاء المادة الأصلية بوجه ما، ووضوح الصلة في ا لمعنى وهذا هو الأقرب(٢).

* أستاذ النحو والصرف – المساعد– بكلية اللغات – جامعة صنعاء.

وفكرة هذا البحث تنطلق من محاولة إبراز جهود كل من النحاة والأصوليين في دلالة المعنى الحرفي، والكشف عما يتميز به عن قسيميه، الاسم، والفعل، والمقارنة بين منهج كل منهما، وتناولهما للحرف وقضاياه بدءا بمفهومه ودلالته، وانتهاء بخصائصه، والوقوف على أهم ما يميز المنهجين فكرا وتناولا.

وسيعنى هذا البحث بتتبع تناول النحاة لمفهوم الحرف وقضاياه، بدءا بسيبويه وانتهاء بالسيوطي، وتحليل ذلك، ورصد تطور التناول عندهم، وسمة كل مفهوم تطرق إليه النحاة، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يحاول البحث تتبع تناول الأصوليين للمعاني الحرفية، لكونها تمثل قضية أساسية في فهم النص اللغوي الذي هو محور التحليل الفقهي والأصولي، لاستنباط الأحكام الشرعية، والقواعد الفقهية، والأصولية.

وجاءت خطة البحث على النحو الآتي:

- التمهيد: وفيه تم توضيح التفاعل القائم بين كل من النحو وأصوله والفقه وأصوله، وتأكيد التفاعل بين النحو وأصول الفقه.
- الفصل الأول: وفيه تم دراسة تناول النحاة لمدلول الحرف وقضاياه، ورصد أرائهم، وتحليلاتهم، مرتبة ترتيبا زمنيا.
- الفصل الثاني: تم تناول جهود الأصوليين لمعاني الحرف، وقضاياه الدلالية، والكشف عن تميُّزهم المنهجي.

وبعد فهذا جهد المقلّ، سائلا من العليّ القدير أن يسدد الخطى، وأن يقبل العثرات، إنه سميع مجيب.

التمهيد

التفاعل بين علم النحو وعلم أصول الفقه:

يعد التفاعل بين الفقه وأصوله والنحو وأصوله الصورة الثانية من صور الاتصال والتأثر بين العلوم الشرعية وعلم العربية، وإذا كانت الصورة الأولى قد اقتصرت على أوليات علم النحو وعلوم الشريعة في إطار البساطة خال من التعقيد والغموض، وقد ظهر هذا التفاعل أول ما ظهر على أيد علماء التأسيس النحوي من جهة، والتأسيس الفقهي والأصولي من جهة ثانية، تمثل ذلك في أول كتاب نحوي أسس علم النحو، هو كتاب "سيبويه"، وكتاب"الرسالة" للإمام الشافعي، الذي يعد نقطة انطلاق في سبيل تأسيس علم أصول الفقه.

وكان من أبرز مظاهر التأثر هو" القياس" الذي يعد أحد مصادر الأدلة لكلا العلمين، حيث اتسعت رقعته، وتنامت مسائله، وتشعبت فروعه واستنباطاته، لدى كل من الأصوليين والنحاة. (٣)

والعلاقة القائمة بين الفقه وأصوله وبين النحو علاقة ذات شقين، شق يبدو فيه الأثر الكبير الذي تركه النحو في المباحث الفقهية، من حيث الكشف عن الفروق بين المعاني من جهة الألفاظ، وشق يتعلق بالتفاعل القائم بين أصول الفقه وأصول النحو"(٤).

وقد أثر النحو في أصول الفقه تأثيرا كبيرا على النحو الذي أثرت فيه أصول الفقه؛ذلك لأن علم أصول الفقه إنما هو علم أدلة الفقه، وأدلة الفقه إنما هي الكتاب والسنة، وهذان المصدران عربيان فإذا لم يكن الناظر فيهما عالما باللغة وأساليبها، محيطا بقوانينها، تعذر عليه فهم النصوص اللغوية، واستنباط مضامينها، وأحكامها الشرعية، ولذا عد العلماء معرفة علم العربية وتراكيبها شرطا في الاجتهاد، والخوض في تناول النص اللغوي، فهما وتحليلا، وتفسيرا، واستنباط أحكام وغيرها. يقول الرازي في المحصول:" اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية؛لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرف اللغة والنحو والتصريف.... (٥)"

وبسبب هذه المكانة التي أعطيت للغة والنحو في الثقافة العربية كانت كتب أصول الفقه تؤكد أن علم العربية هو أحد ثلاثة مصادر استمد منها علم أصول الفقه. يقول الآمدي:" وأما

ما منه استمداده ــ أي علم أصول الفقه ــ فعلم الكلام والعربية والأحكام الشرعية.....، وأما علم العربية فلتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة، وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة، من جهة الحقيقة، و المجاز، والعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد، والحذف، والإضمار، والمنطوق، والمفهوم، والاقتضاء، والإشارة، والتنبيه، والإيماء، وغيره، مما لايعرف في غير العربية. (٦)"

ويتضح هذا التفاعل بشكل جلي في كتب الفروع الفقهية، كالوجيز للإمام "الغزالي"، وشرحه الكبير "للرافعي"، والروضة" للنووي"، وغيرها. إلا أن أبرز جهد يتمثل ذلك هو الإمام" الإسنوي" في كتابه" الكوكب الدري" حيث تناول المسائل النحوية التي تمثل القواعد النظرية، ثم نزّل عليها الفروع الفقهية، ويعد هذا العمل هو أول ما وصل إلينا من الكتب التي تعالج القضايا الفقهية وفق القواعد النحوية، ومع ذلك ليس الإمام" الإسنوي" مبتكرا لهذا النمط المنهجي في التأليف والمعالجة، فقد سبقه إلى ذلك كثيرون، على رأسهم مصنفوا الفروع الفقهية(٧)، ولكن محاولات هؤلاء ليست أكثر من أشتات غير مجتمعة، فلم تصل إلى مستوى ما فعله" الإسنوي"(٨).

ومن مظاهر هذا التفاعل القائم بين النحو والفقه مايروى من مناظرات وحوارات بين النحاة والفقهاء، منها مارواه ياقوت الحموي في معجمه "أن أبا زكريا الفراء النحوي كان يوما عند محمد بن الحسن، فتذاكروا في الفقه والنحو، فضل الفراء النحو على الفقه، وفضل محمد بن الحسن الفقه على النحو. قال الفراء: قلّ رجل أنعم النظر في العربية وأراد علما غيره إلا سهل عليه، فقال محمد بن الحسن: يا أبا زكريا قد أنعمت النظر في العربية، وأسألك من باب الفقه، فقال :هات على بركة الله تعالى، فقال له: ما تقول في رجل صلى فسها في صلاته؟، وسجد سجدتي السهو فسها فيهما، فتفكر "الفراء "ساعة ثم قال :لا شيء عليه، فقال له محمد:لم ؟قال :؛لأن التصغير عندنا ليس له تصغير، وإنما سجدة السهو تمام الصلاة، وليس للتمام تمام، فقال محمد بن الحسن:ما ظننت أن آدميا يلد مثلك"(٩).

وهناك وجه أخر للتفاعل هو التأثير الحاصل بين أصول النحو وأصول الفقه، فالناظر في كتب أصول الفقه وكتب أصول النحو في مراحل متأخرة ليدهش بين التشابه الشديد في مصطلحات هذين العلمين، وحقيقة التشابه يتجاوز ذلك إلى معالم منهجية مشتركة بينهما كالتنسيق، والتفريع،(١٠) فإذا كان علم أصول الفقه هو علم أدلة الفقه، وإذا كان الفقهاء قد ذهبوا في تقسيم الحكم الشرعي إلى واجب ومحظور ومندوب، ومكروه ومباح، ووضعي، فكذلك ذهب النحويون في تقسيم الحكم النحوي، إلى واجب، وممنوع، ، وقبيح، وخلاف

الأولى، وجائز على السواء، وإذا كانت أدلة الفقه الرئيسية هي: النقل، والإجماع، والقياس،[١١] فكذلك أدلة النحو الرئيسية. وإن نظرة في كتابين[١٢] من كتب أصول النحو وأصول الفقه، كافية أن تبرز ذلك التشابه الكبير الحاصل بين هذين العلمين[١٣].

الفصل الأول
معنى الحرف عند النحاة

ظهر الاهتمام بحروف المعاني مبكرا، وقام كل من النحاة، والمفسرون، والأصوليون بدور متكامل في البحث عن دلالات الحرف ووظائفه، انطلاقا من خدمة النص القرآني، والحديث النبوي الشريف- اللذين يمثلان مصدر التشريع، والتقنين الإسلامي- لتحليل جوانبه اللغوية، وفهم أساليبه البيانية، واستنباط أحكامه، ومحاولة إدراك مقاصده.

وبرز اهتمام كل من النحاة والأصوليين في معاني الحروف، لأنه يمثل أحد عناصر الكلمة، التي تمثل بدورها مكونات النص اللغوي، وهو محور تناول كل منهما ، واختلف ــ بالطبع ــ تناول كل منهما للمعنى الحرفي، فتناوله النحاة من منظور التمييز بينه وبين بقية أنوع الكلمة ــ الاسم والفعل ــ، وتأكيد أثر الحرف فيما يدخل عليه، فيحدث حالة إعرابية فيه، فكان التأكيد ــ غالبا في هذا الجانب عند معظم النحاة، أما الجانب الدلالي فإنه كان يتم بصورة مقتضبة،[١٤] حيث كان اهتمام معظمهم منصبا على العمل النحوي، وأثر هذا العمل.

وقد تناول النحاة مفهوم حرف المعنى صادرين من تحديد مفاهيم أنواع الكلمة، لتوضيح معناها من حيث الاستقلال الدلالي، أو عدمه، وتشعبت آراؤهم حول هذه المسألة، وتباينت تعريفاتهم للحرف.

وذلك لأن حروف المعاني تمثل مكونا أساسيا من مكونات الجملة العربية، حيث إن هذه الجملة تتألف من كلمات ذات معان مختلفة ومتباينة، ولا يمكن إيجاد تآلف وانسجام لغوي فيما بين مكونات الجملة-غالبا- إلا بوسيلة لغوية تقوم بهذا الدور، هذه الوسيلة هي "الحرف "أو ما تسمى بـ"الأداة"، وهذا الحرف له معنى خاص لا يظهر إلا في حالة تضامّه مع عناصر الجملة، وتآلفه مع مكوناتها.

فالحرف ــ لأنه يمثل أحد العناصر اللغوية ــ يتضمن معاني عدة[١٥] منها: المعنى الوظيفي، وهو ما تؤديه الكلمة ــ بما لها من معنى حقيقي أو مجازي ــ في سياق تركيبي ما، حيث إنها تركب مع غيرها فتؤدي حادثا صادرا عن ذات، أو فاعلا صدر عنه الحدث، أو مفعولا وقع عليه الحدث، أو تمييزا لمبهم قبلها، أو استثناء من حكم سابق، أو شرطا لحكم

لاحق، أو" ربطا"[١٦] فيما بين مكونات الجملة، لربط هذه المكونات، وتكوين نظام متآلف يبدع معاني نحوية، تكشف عن مقاصد أسلوبية وبلاغية.

ولذا ربط النحاة بين دلالة الحرف والتركيب، عندما حددوا مفهوم الحرف مقترنا بالعناصر اللغوية المتآلفة معه في أي تركيب يرد فيه، وأقدم نص لغوي عرف عن النحاة متناولا الحرف ومفهومه، هو ما ذكره " سيبويه" في أول كتابه من أن الكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[١٧] وقد بقي هذا التحد يد شائعا في عبارات من تأخر عن سيبويه.

ولما شاع بين النحاة مار فعه أبو الأسود الدؤلي إلى الإمام علي رضي الله عنه من تحديد لكل من الاسم والفعل والحرف، جاء في بعض نصوصه"إن الحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"[١٨] ، وفي بعضها" والحرف ما أوجد معنى في غيره"[١٩]. وصار التعريف الشائع بين النحاة مأخوذا منهما، فاختزل في قولهم:" الحرف ما دل على معنى في غيره".

وأوضح الزجاجي هذا التعريف بقوله:" إن "من" تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غاية في غيرها.. ، وكذلك "إلى" تدل على "المنتهى" فهي تدل على منتهى غيرها لا على منتهاها نفسه، وكذلك سائر حروف المعاني"[٢٠].

وقد أوضح السيرافي عبارة ".. جاء لمعنى" مرجعا إياها إلى ما أوضحه الزجاجي حيث يقول:" وإن سأل سائل فقال:" وحرف جاء لمعنى" وقد علمنا الأسماء والأفعال جئن لمعان ؟ قيل له : إنما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل". وذلك أن الحروف إنما تجيء للتأكيد، كقولك :"إن زيدا أخوك"، وللنفي كقولك :"ما زيد أخاك "و"لم يقم أبوك"، وللعطف كقولنا :"قام زيد وعمرو" ولغير ذلك من المعاني التي تحدث في الأسماء والأفعال، وإنما تجيء الحروف مؤثرة في غيرها بالنفي والإثبات، والجمع والتفريق، وغير ذلك من المعاني

والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها، قائمة صحيحة، والدليل على ذلك أنه إذا قيل:ما الإنسان؟كان الجواب عن ذلك أن يقال:الذي يكون حيا ناطقا كاتبا... وإذا قيل ما معنى "قام"؟ قيل: وقوع قيام في زمان ماض فعقل معناه في نفسه قبل أن يتجاوز به إلى غيره، وليس كذلك الحروف؛لأنه إذا قيل ما معنى "من" ؟ كان الجواب : أنه يبعض بها الجزء من الكل، فالجزء غير "من "وكذلك الكل، ولم يعقل معنى تحتها غير الجزء والكل، فعلمنا أنها تؤثر في المعاني، ولا يعقل معناها إلا بغيرها.

وفيه جواب آخر، وهو أن حروف المعاني لما كانت تدخل لتغيير معنى ما تدخل عليه، أو أحداث معنى لم يكن فيه، فانفردت لم تدل على ذلك، صارت بمنزلة اليـاء والتـاء والنـون والهمزة، اللاتي يدللن على الاستقبال"[٢١] ــ(يقصد بهذه الحروف:أحرف المضارعة).

وقد ذكر " الأعلم الشنتمري" وجها آخر للسيرافي يضاف إلى ما سبق قوله فـي مفهـوم الحرف، وتحليل عبارة "سيبويه" يقول فيه :" ووجه ثالث أن الحرف على ضربين :حـروف معان كـ"إلى ونعم" وما أشبه ذلك، وحروف لا معنى لها وهي حروف المعجم، ومتى قرنـت بالاسم والفعل لم يأتلف الكلام، فقال جاء لمعنى ليفرق بينه وبين ما لم يجيء لمعنى"[٢٢].

فالسيرافي كان أكثر توضيحا وإفهاما في تناول المعنى الحرفي، وتفسير وظائف حـروف المعاني، ومحاولة الوقوف على ما يميزها عن الاسم والفعل، وربطها بالتركيب الـذي تـرد فيه، وأنه لايمكن ظهور معانيها منفردة[٢٣].

أما الزجاجي فإنه يقول في حد الحرف:"وأما حد حروف المعاني وهـو الـذي يلتمسـه النحويون، فهو أن يقال:إن الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو "من، وإلى، وثم" ومـا أشبه ذلك، وشرحه أن " من" تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعـيض غيرهـا، لا على تبعيضها نفسها... وكذلك سائر حروف المعاني"[٢٤].

وقد سرد الزجاجي بعض تعريفات النحاة، دون أن ينسبها لأصحابها، يقـول :" قـال بعـض النحويين:الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل، وقال آخرون:الحرف ما لا يستغنى عـن جملـة يقوم بها نحو لن يقوم زيد، وما خرج بكر.. ، لابد أن يكون بعده اسمان أو اسم وفعل، أو اسـم وظرف، وهذا وصف للحرف صحيح ليس بحد له، وقال بعضهم: الحرف ما خلا من دليلي الاسم والفعل، فلم يسغ فيه شيء مما ساغ فيهما، وهذا وصف للحرف وليس بحد له.[٢٥]"

وقد اعترض بعض المتأخرين على حد الزجاجي السابق، لأنه ليس حدا مانعا من دخـول غير الحرف فيه، إلا أن ابن أبي الربيع الأشبيلي قد أيده ودافع عنه، فهو يقول:" قال بعض المتأخرين هذا رسم مردود، لأن الأسماء الموصولة تدخل تحت هذا الرسم، فليس بمانع وإن كان جامعا؛لأن جميع هذه الحروف تدل على معنى في غيرها؛إلا أن من الأسماء ما هو كذلك، وإنما كان يبغي أن يقول : الحرف ما دل على معنى في غيره، ولم يكن أحد جزأي الجملـة، وبهذا يقع الفصل.

والجواب: أن هذه الأسماء الموصولة لا تدل على معنى في غيرها، إنما هي تـدل علـى معنى مع غيرها، فإذا قلت :جاءني الذي قام، لا يدل على معنى في" قام"وإنما يدل على معنى مع " قام"، بخلاف الحرف، وكذلك جميع الأسماء الموصولة تدل علـى معـان، إلا أن تلـك

المعاني لا تفهم إلا بالصلة، وكذلك"ما" إذا كانت نكرة موصوفة، و"مَن" إذا كانت كذلك، نحو قولك :مررت بمن معجب لك، فـ"من" هي الموصوفة في المعنى، إلا أن ذلك المعنى لا يفهم إلا بالصلة، وليس الحرف كذلك، وإنما جيء بالحرف ليدل على معنى في الجملة، وهو الاستفهام عنها، في نحو/ هل زيد قائم/ ولولا الحرف مافهم ذلك المعنى، الذي قصد في الجملة... (٢٦)"

وقد اعترض البطليوسي على الزجاجي في حد الحرف من أنه ما جاء لمعنى في غيره، بأنه غير صحيح حتى يزاد فيه(ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة)، وإنما لم يكن ما قاله أبو القاسم حدّاً؛ لأن في الأسماء ما معناه في غيره تحو أسماء الاستفهام وأسماء المجازاة ... ، فإذا قلت في حد الحرف إنه ما جاء لمعنى في غيره ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة، أو قلت: ليس باسم ولا فعل تخلص حد الحرف(٢٧).

وقد ذكر أن النحويين قد اختلفوا في تحديد الحرف كاختلافهم في تحديد الاسم والفعل، فذكر أقوال كثير منهم كسيبويه، والأخفش، والمبرد، والزجاج، وغيرهم.

كما أنه ذكر أن ما قالوه من تعريفات وحدود للحرف أكثرها فاسد، وبين أثر فسادها واعتراضه عليها وناقشهم في ذلك مناقشة علمية جادة(٢٨).

وقد نقل البطليوسي في أقواله أن بعض العلماء سموا الحرف " أداة " كأبي عبد الله الطوال، وأبي نصر الفارابي، وأن منهم من أطلق على الحرف" كلمة" و"صلة" كـ "محمد بن الوليد"، حيث يقول :" يستدل على الحرف بأنه وصلة شيء إلى شيء " وذلك تأكيدا لوظيفة الربط بين أجزاء الجملة التي تميز هذا النوع من الكلمات، ولمعنى التعليق الذي تدل عليه"(٢٩).

ويعد ابن الخشاب من أوائل من أطلق على الحرف مصطلح " أداة" فقد ذكر في باب" كان وأخواتها" قوله:" من الأفعال أفعال تستعمل استعمال الأدوات، والأدوات هي الحروف"(٣٠).

وليس أدل على تجسيد ابن السيد البطليوسي لاضطراب كثير من النحاة وحيرتهم من قوله :" ولأجل هذا الذي ذكرناه من اتساع النحويين في حدود هذه الأصول الثلاثة ـ(يقصد أقسام الكلام الثلاثة) ـ وقلة تثقيفهم للكلام فيها قال أبو الحسن الأشعري، وهو يفتخر بعلم الجدل، ويعيب صناعة النحو ـ كما عاب غيرها من العلوم ـ فذكر أنه شاهد نحويا وهو يقرأ عليه" الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام : اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، قال : فقلت له : أليس الاسم والفعل جاءا لمعنى كالحرف، فما اختصاصك بذلك الحرف دونهما؟ قال أبو الحسن : فقال لي أنا أعني بذلك: جاء لمعنى في غيره، لأن الاسم والفعل جاءا لمعنى في أنفسهما، والحرف ليس كذلك، لأنه لا معنى له إلا باسم أو فعل ينضم إليه أرأيت لوقلنا :" زيد" لدل

على شخص ما غير محدود، ولوقلنا:"ضرب" لدل على ضرب كان في زمان ماض إلا أنه غير منسوب إلى موضوع، ولوقلنا:"من" لم يدل على شيء حتى يقترن به موضوع. فدل هذا على أن قوله جاء لمعنى إنما يعني به (في غيره) لا في نفسه"(٣١).

وهذه المناظرة طويلة، ويغلب عليها الطابع الفلسفي والمنطقي، وقد انتهت ــ كما يشير الأشعري ــ إلى عدم ظهور الحجة عند ذلك النحوي على دلالة الحرف وتميزه عن قسيميه الاسم والفعل(٣٢).

وعندما تناول ابن فارس ما يميز الحرف عن قسيميه ــ الاسم والفعل ــ ردد قول الأخفش بأن للحرف عدداً من العلامات التي يمتاز بها، فقال :"ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع، ولم يجز أن يتصرف فهو حرف"(٣٣). وأشار إلى أن من زعم أن الحرف ما دل على معنى في غيره، فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلها حروفا لأنها تدل على معان في غيرها، فإن قال:فإن القيام يتوهم منفردا من" القائم" قيل له:فإن الإلصاق، والتعريف الذي يدل عليهما باء الجر ولام المعرفة قد يتوهمان منفردين عن الاسمين، ولوكان هذا كما قال لوجب أن يكون " هو" الذي للفصل حرفا لأنه يدل على معنى في غيره، ألا ترى تجيء لتدل على أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة، أو لتؤذن أن الاسم الذي بعدها ليس بوصف لما قبلها.. (٣٤)"

وقد عقب" ابن يعيش"على كلام أبي "علي الفارسي"بقوله: " وأما قوله إن الباء تدل على الإلصاق واللام على التعريف، والإلصاق والتعريف يتوهمان منفردين، فالقول في ذلك أن الإلصاق والتعريف اسمان يتوهمان منفردين لافرق بينهما وبين غيرهما من الأحداث ولا كلام فيهما، إنما الكلام في الباء نفسها فإنها لا تدل على الإلصاق حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها لا أنه يتحصل منها منفردة وكذلك القول في لام التعريف ونحوها من حروف المعاني..(٣٥)"

وعندما تناول ما يميز الحرف عن قسيميه ــ الاسم والفعل ــ ردد ابن فارس قول الأخفش بأن للحرف بعض العلامات التي يمتاز بها، فقال :"ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع، ولم يجز أن يتصرف فهو حرف"(٣٦).

وأما عبد القاهر الجرجاني فقد ذكر عبارة أبي علي الفارسي:" والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، نحو لام الجر وبائه، وهل، وقد، وثم، وحتى، وأما" وأعقبها بتوضيح لها قائلا:" اعلم أنهم إذا قالوا :ليس غير، فالتقدير ليس غير ذلك، ففي "ليس" ضمير للحرف فكأنه قال :ليس الحرف غير ما ذكرنا من أنه ما جاء لمعنى، فإن قلت: فكيف قالوا ما جاء لمعنى، والأسماء بهذه المنزلة، ألا ترى أن "زيدا" والرجل والفرس، يجيء كل واحد من ذلك

لمعنى مفرد؟ فالجواب بأن مقصود هم في ذلك لمعنى غير منصرف، وقولهم "ليس غير" يدل على ذلك، ومعنى التصرف أن يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه، تقول : ضرب زيد، وضربت زيدا، وجاءني غلام زيد، فتختلف المقاصد والمعاني في "زيد" باختلاف آخره، ولا يكون هذا في الحرف؛لأن قولك:"هل" يدل على الاستفهام، و"بل" على الاستدراك، و"إلى" على انتهاء الغاية، و "من" على ابتدائها، ولا يكون فيها شيء من التصرف...

وإذا كان دالا على معنى غير متصرف فارق بذلك الأسماء المتمكنة نحو "زيد" و"عمرو" و "أحمد"؛لأنها تتصرف على ما ذكرنا، وفارق الأسماء المبنية نحو "أين" و"متى" من جهة تعريه من الإعراب التقد يرى، وإذا باين هذه الأقسام الثلاثة كان قولهم: ما جاء لمعنى ليس غير، حدا للحرف؛ لأنه بمنزلة أن تقول: الحرف ما دل على معنى غير متصرف ولم يكن له إعراب بوجه، ولم يتضمن الزمان، وهذا مطرد منعكس، إذ ما من لفظ تجتمع فيه هذه الشرائط إلا أن يكون حرفا، وما من لفظ يتعرى منها إلا ولا يكون من الحروف"[٣٧].

نلاحظ أنه تناول دلالة الحرف، وتميزه عن قسيميه، منطلقا من تأدية اللفظ للوظيفة النحوية، أو عدم قيامه بهذه الوظيفة، أو ما يسميه في كتابه " دلائل الإعجاز" بـ" المعاني النحوية"[٣٨] إضافة إلى دلالتها على المعاني المرتبطة بالتركيب، دون المعاني المستقلة عنه، وقد عبر عنها في موضع آخر بـ"التعليق" فالحرف يقوم بوظيفة الربط والتعليق فيما بين العناصر اللغوية[٣٩]، وقد فصل القول في أقسام الحروف من حيث الشكل، ومن حيث الإعمال والإهمال النحوي، ومن حيث الاختصاص بكل من الاسم والفعل، أو المشترك بينهما[٤٠].

وقد تناول ابن الخشاب تعريف عبد القاهر الجرجاني للحرف، فذكر أن "الحرف هو القسم الثالث من الكلم الثلاث، وينحط عن رتبة الفعل، كما انحط الفعل عن رتبة الاسم، وذلك أن الاسم يخبر عنه وبه كما علمت، والفعل يخبر به، ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا عنه. وحده أنه كلمة تجيء لمعنى في غيرها من إثبات أو نفي، أو غير ذلك من المعاني..."[٤١]

وقد تناول صاحب كتاب "كشف المشكل في النحو" مفهوم الحرف رابطا بينه وبين مفهوم كل من الاسم والفعل، جاعلا الحرف هو الواسطة بينهما، حيث إنه يقوم بتوصيل الأفعال الضعيفة إلى الأسماء، فهو يقول:" وأما القياس فإن الكلام كما ذكر طاهر بن أحمد عبارة عن المعنى، والعبارة تكون على حساب ما يقتضيه المعبر عنه، وهولا يخلو أن يكون ذات الشيء أو حدثا من الذات، أو واسطة بين الذات والحدث، فعبر عن الذات بالاسم، وعن الحدث بالفعل، وعن الواسطة بالحرف، فلو سقطت الذات لبقي الفعل بغير فاعل، ولو سقط الفعل

لبقيت الذات جامدة لا يخبر عنها بشيء، ولو سقط الحرف لبقي ضعيف الأفعال منقطعا لا يصل إلى الأسماء... ، ولكون الحرف واسطة لم يجز أن يقع خبرا ولا مخبرا عنه. (٤٢)"

وأما الزمخشري فقد أدرك ــ كذلك ــ معنى التعليق الذي يؤديه الحرف ووظيفة الربط بين أجزاء الجملة المختلفة، ولذلك ضمن تعريفه للحرف عبارة لم يصرح بها أحد ممن سبقه من النحاة، حيث يقول:" إن الحرف ما دل على معنى في غيره ومن ثم لم ينفك من اسم أوفعل يصحبه"(٤٣).

وقد أفاض "ابن يعيش" في شرح عبارة الزمخشري السابقة، حيث يقول:"والحرف كلمة دلت على معنى في غيرها، فقولنا "كلمة" جنس عام يشمل الاسم و الفعل والحرف، وقولنا دلت على معنى في غيرها فصل ميزه من الاسم والفعل، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت : الغلام " فهم منه المعرفة، ولو قلت "ال" مفردة لم يفهم منه معنى، فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم، فهذا معنى دلالته في غيره، وقولهم :"ما دل على معنى في غيره" أمثل من قول من يقول:"ما جاء لمعنى في غيره" ؛لأن في قولهم ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة التي وضع لأجلها، إذ علة الشيء غيره".

وقد زعم بعضهم أن هذا الحد يفسد بـ "أين، وكيف" ونحوهما من أسماء الاستفهام، و"من"، و "ما" من أسماء الجزاء، فإن هذه الأسماء تفيد الاستفهام فيما بعدها وتفيد الجزاء فتعلق وجود الفعل بعدها على وجود غيره، وهذا معنى الحرف.

والجواب عن هذا الإشكال أن هذه الأسماء دلت على معنى في نفسها بحكم الاسمية، فـ "أين " دلت على المكان، و"كيف" دلت على الحال، وكذلك أسماء الجزاء، فـ "مَن" دلت على من يعقل، وما" دلت على ما لا يعقل، وأما دلالتهما على الاستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفياتهما، فهما شيئان دالان على شيئين، فالاسم دل على مسماه، والحرف أفاد في غيره معناه، ويؤيد ذلك بناؤهما لتضمنهما معنى الحرف، وإنما يلزم أن لو كانت هذه الأسماء باقية على بابها من الاسمية والتمكن، وقد دلت على هاتين الدلالتين، لكون كاسرا للحد، وربما احترز بعضهم من ذلك فقال:" ما دل على معنى في غيره فقط"، فيفصل بقوله " فقط" بين هذه الأسماء والحروف، إذ هذه الأسماء قد تضمنت دلالتين : دلالة الحروف، ودلالة الأسماء، ومنهم من يضيف" ولم يكن جزأي الجملة" كأنه يفصل بذلك بين هذه الأسماء والحروف، فإن هذه الأسماء وإن دلت على معنى في غيرها من الجهة المذكورة، فقد أحد جزأي الجملة ....، وليس كذلك الحروف، لا يخبر بها ولا عنها"(٤٤).

ولم يقف "ابن يعيش" في تناوله للحرف وقضاياه، عند تحليل المفهوم، وسرد آراء كثير من النحاة، ومناقشتها فقط، بل تعداها إلى توضيح وظائف حروف المعاني الدلالية، فدخول الحرف في الكلام" على ثلاثة أضرب:لإفادة معنى فيما يدخل عليه، ولتعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به، ولزيادة ضرب من التأكيد، فالأول ثلاثة مواضع:

١- أن يد خل على الاسم نحو"الرجل والغلام"، فالألف واللام أفادت معنى التعريف فيهما لأنهما كانا نكرتين.
٢- أنه يدخل على الفعل، نحو" قد" و" السين" و"سوف"..
٣- أن يدخل على الكلام التام والجملة المفيدة، نحو قولك:أزيد عندك؟ وما قام خالد، فلما دخلت الهمزة أحدثت فيه معنى الاستفهام.

وأما الثاني فهو في أربعة مواضع:

١- أن يدخل لربط اسم باسم وهو معنى العطف.
٢- أن يدخل لربط فعل بفعل،نحو قام زيد وقعد.
٣- أن يدخل لربط فعل باسم، نحو قولك: نظرت إلى زيد وانصرفت عن جعفر، وهو معنى التعدية.
٤- أن يدخل لربط جملة بجملة، نحو قولك:إن تعط أشكرك، وكان الأصل تعطيني أشكرك، وليس بين الفعلين اتصال، ولا تعلق، فلما دخلت "إن"علقت إحدى الجملتين بالأخرى، وجعلت الأولى شرطا والثانية جزاء.

وأما الضرب الثالث:وهو أن يدخل زائدا لضرب من التأكيد نحو قوله تعالى:(فبما رحمة من الله لنت لهم)، ألا ترى أن "ما" لوكان لها موضع من الإعراب لما تخطاها الباء وعمل فيما بعدها، وكذلك" لا" من قولهم: ما قام زيد ولا عمرو، والواو هي العاطفة، و"لا" لغو، كأنهم شبهوها"ما" فزاد وها، ومن ذلك"إن" الخفيفة المكسورة في نحو قوله : فما إن طبنا جبن ولكن* والمراد فما طبنا، وكذلك المفتوحة في نحو قوله تعالى"(فلما أن جاء البشير) فهذه الحروف لا موضع لها من الإعراب، ولا معنى لها سوى التأكيد"(٤٥).

ومجمل القول إن المدلول عليه بالحرف عند هؤلاء لا يقوم بلفظ الحرف، وإنما يقوم بما يتعلق به الحرف من الأسماء والأفعال، فدلالة " من"ـ مثلا ـ على الابتداء و" سوف" على التسويف، و"قد" على التحقيق"، و" ثم" على التراخي، و"الفاء" على الترتيب، إنما هو في معاني ما ترتبط به هذه الأحرف من ألفاظ الجملة، لافي نفس الحرف، ولذلك كان التعريف الشائع للحرف هو "ما دل على معنى في غيره" وافيا بما يفهمه أتباع" سيبويه" من معنى الحرف.

ولكن الشيء الذي بقي غامضا في فهم هؤلاء لدلالة الحرف، هو أنهم لم يوضحوا طبيعة هذا المعنى المدلول عليه بالحرف، فالابتداء ــ مثلا ــ إذا كان هو معنى "من" وهو معنى كلمة الابتداء، فيقتضي أن تكون الكلمتان مترا دفتين، مع أن الملاحظ أن اللغة لا تجيز استعمال أحدهما مكان موضع الآخر، كما يجوز ذلك في كل مترا دفتين ــ غالبا ــ.

وإذا كان معناهما واحدا فلماذا كان لفظ الابتداء"اسما " يخبر عنه وبه، ولفظ "من" حرفا، لا يخبر عنه ولابه؟

ولذلك أنكر"السكاكي" أن يكون الابتداء، والانتهاء، والغرض، معاني لكل من الألفاظ الآتية: "من"، و"إلى" و"كي"، حيث يقول:"فابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض، ليست معانيها، إذ لو كانت هي معانيها، والابتداء والانتهاء والغرض أسماء، لكانت هي أسماء؛لأن الكلمة إذا سميت " اسما" سميت لمعنى الاسمية لها، وإنما هي متعلقات معانيها، أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت إلى هذه بنوع استلزام"[٤٦] وقد صرح ابن السراج بأن الحرف هوا لذي لا يجوز أن يخبر عنه، ولا يكون خبرا"[٤٧].

فكما أوضحنا شاع بين النحاة أن الحرف يجيء لمعنى في غيره، وقد جاء من خالفهم وجعل الحرف دالا على معنى في نفسه، يقول "ابن هشام:" اشتهر بين النحاة أن الحرف يدل على معنى في غيره، ونازعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس في ذلك في التعليقة، وزعم أنه دال على معنى في نفسه، ثم قال :إن أبا حيان تابعه في(شرح التسهيل) [٤٨].

وقد ذكر السيوطي أن عبارة" ابن النحاس" اعلم أن قول النحاة : إن الكلمة لها معنى في نفسها أولا معنى لها في نفسها، يعنون به أن الكلمة إن فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة، فهو المعبر عنها بأن لها معنى في نفسها.

إن كان فهم معناها متوقفا على ضميمة فهو المعبر عنها بأن معناها في غيرها، ومعنى ذلك:أنك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى نحو"الرجل"هو عبارة عن شخص، وكذا الباقي من الأسماء يفهم منه معنى في حال إفراده. والفعل أيضا إذا ذكرته وحده يفهم منه معنى نحو:قام، يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضي. وليس الحرف كذلك ؛لأنك إذا ذكرت حرفا لا يفهم منه معنى إلا إذا اقترن بضميمة من أحد قسميه.

فإن قيل : لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده، لأنه يبقى من قبيل المهملات، وإنما الحرف موضوع لامهمل.

قلنا لا نسلم أنه لا يلزم من قولنا :إن الحرف لا يفهم منه في حال الإفراد أن يكون من قبيل المهملات؛لأن الحرف وضع لأن يفهم منه معنى عند التركيب، وليس المهمل كذلك، فإن المهمل ليس له معنى، لا في حال الإفراد ولا في حال التركيب"(٤٩).

إلا أن السيوطي أعقب كلامه هذا بعبارة تتضمن رأيا مخالفا لما ذكره من أن الحرف لا معنى له إلا بانضمامه إلى غيره، بخلاف الاسم والفعل، وأوضح ذلك من خلال الأمثلة، حيث يقول:" والحق أن الحرف له معنى في نفسه، لأنا نقول : لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أولا، فإن لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك. وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة فإنه يفهم منه معنى عملا بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنسانا بـ"هل" وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام، وكذا باقي الحروف، فإذاً عرفنا أن له معنى في نفسه"(٥٠) ، فهذا اضطراب واضح في عباراته، فمرة يوافق معظم النحاة القائلين بأن الحرف لا معنى له منفردا، ومرة يخالفهم ويذكر أن له معنى في نفسه مثله مثل الاسم والفعل.

وقد ذكر صاحب" شرح المفصل" أن" أبا علي الفارسي" قال :"من زعم أن الحرف مادل على معنى في غيره فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلها حروفا؛لأنها تدل على معان في غيرها، فإن قال فإن القيام يتوهم منفردا، قيل له فإن الإلصاق والتعريف الذي يدل عليهما باء الجر ولام التعريف قد يتوهمان منفردين عن الاسمين، ولو كان هذا كما قال لوجب أن يكون "هو" الذي للفصل حرفا لأنه يدل على معنى في غيره، ألا ترى أنها تجيء لتدل على أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة، أو لتؤذن أن الاسم الذي بعدها ليس بوصف لما قبلها..."(٥١)

وقد عقب ابن يعيش على عبارة أبي علي الفارسي السابقة بقوله :" وأما قوله إن الباء تدل على الإلصاق، واللام تدل على التعريف، والإلصاق والتعريف يتوهمان منفردين، فالقول في ذلك أن الإلصاق والتعريف اسمان يتوهمان منفردين لا فرق بينهما وبين غيرهما من الأحداث ولا كلام فيهما، إنما الكلام في الباء نفسها فإنها لا تدل على الإلصاق حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها لا أنه يتحصل منها منفردة، وكذلك القول في لام التعريف، ونحوها من حروف المعاني... "(٥٢)

نلاحظ من خلال ما سبق ــ ومن خلال متابعة مقولات النحاة في الحرف ومفهومه ــ أن النحويين الأوائل لم يقدموا شيئا مهما في توضيح معنى الحرف(٥٣)، حيث اكتفى "سيبويه"

و"المبرد" بالمقولة المعروفة" الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"أما من تأخر عنهما فلم يزيدوا شيئا غير اختلافهم في أن معنى الحرف قائم في نفس الحرف ــ كما يقول أبو علي الفارسي وابن النحاس ــ، أو في غيره من ألفاظ الجملة ــ كما يقول الزجاجي وغيره من النحاة، ولم يبحثوا في طبيعة هذا المعنى القائم بنفسه أو بالغير، كما أنهم لم يوضحوا كيف يكون "الابتداء" معنى يحمله لفظ الاسم ولفظ الحرف.

كما نلحظ من تعريفات النحاة السابقين للحرف ربطه بقسيميه الاسم والفعل، عند ما يقولون :" ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". فهم يذكرون أنه يأتي لمعنى، إلا أن هذا المعنى ليس بمعنى الاسم، ولا بمعنى الفعل، وهذا أمر جلي لا يحتاج إلى هذه الإشارة، فلا يكون ا لحرف دالا على معنى الاسم أو الفعل، وإلا كيف سيميز بينها، ولأدى ذلك إلى التداخل بين أقسام الكلام، فهذا اضطراب ناشئ عن ربطهم مدلول الحرف بمدلول قسيميه، الاسم والفعل.

ويوضح هذا الاضطراب ما ذكره ابن أبي الربيع السبتي، في أثناء تناوله لعبارة النحاة "الحرف: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" ــ من أن الضمير في " ليس" عائد على " المعنى" وهو على حذف مضاف، تقديره :ليس ذلك المعنى بمعنى اسم ولا فعل، ولا يجوز أن يكون الضمير في " ليس" عائدا على الحرف،(٥٤) ويكون التقدير ليس الحرف باسم ولا فعل؛لأن هذا إخبار بغير إفادة"(٥٥).

وأبرز جهد نحوي اهتم بهذا الجانب، تمثل في أحد المتأخرين، هو"الرضي الاستراباذي" الذي قدم بحثا وافيا في معنى الحرف، توصل فيه إلى نتائج لم يتوصل إليها البحث اللغوي إلا في عصور متأخرة، وبعد دراسات فقهية وصوتية متشعبة، حيث عد الحرف" كلمة فارغة" لا معنى لها أصلا، ولكن هذه الكلمة إذا دخلت في جملة كان لها معناها التركيبي الواضح الذي لايتم معنى الجملة إلا به. (٥٦)

ونرى أهمية ذكر نص كلام الرضي ــ وخاصة الجزء المتعلق بالمسألة تعلقا مباشرا ــ للتدليل على ما استنبطناه سابقا. يقول:"والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم ؛لأن الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيد مستفهم عنه، وكذا النفي في" ما قام زيد"، إذ قيام زيد منفي. فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره(٥٧)، إما مقدم عليه، كما في نحو" بصري"، أو مؤخر عنه كما في "الرجل".

والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي أحدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلي، إلا أنّ هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمَّن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه، بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن، فـ"رجل"في قولك :/الرجل/متضمن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به. وكذا "ضرب"في /هل ضرب زيد؟/ متضمن لمعنى الاستفهام، إذ ضرب زيد، مستفهم عنه ولابد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه "هل"، وقد يكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقة، وذلك إذا كان ذلك الغير لازم الإضمار كما دل همزة "اضرب" ونون" نضرب" على معنى الضميرين اللازم إضمار هما. وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل... .

ثم نقول:إن معنى "من" الابتداء، فمعنى "من" ومعنى لفظ الابتداء سواء إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة، ومعنى "من" مضمون لفظ آخر، ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي، فلهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء، نحو الابتداء خير من الانتهاء، ولم يجز الإخبار عن لفظة"من" ؛لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره، وإنما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة، فالحرف وحده لا معنى له أصلا إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليد على أن ذلك الشيء فائدة ما، فإذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلا." (٥٨)

ورأي الرضي هو رأي أكثر الأصوليين، ولعله كان متأثرا بهم، فقد ورد بعضه في أصول" ابن الحاجب"، فقد ذكر في مختصر المنتهى قوله:" الحرف لا يستقل بالمفهومية"، فعبارة النحاة أن الحرف ما يدل على معنى في غيره أي لا في نفسه، وضمير في غيره إما عائد إلى اللفظ بمعنى أنه لا يدل بنفسه بل بانضمام لفظ آخر إليه، وإما إلى المعنى بمعنى أنه غير تام في نفسه، لا يحصل من اللفظ إلا بانضمام شيء آخر إليه، فصار الحاصل أنه لا يستقل بالمفهومية، أي بمفهومية المعنى منه"(٥٩).

الفصل الثاني
معنى الحرف عند الأصوليين

رأي الرضي الذي سبق ذكره هو رأي أكثر الأصوليين، ولعله كان متأثرا بهم، فقد ورد بعضه في أصول ابن الحاجب(٦٠).

وتعريفات الأصوليين للحرف تختلف باختلاف وجهة نظرهم في معناه، فمنهم من تابع النحاة في أنه " ما دل على معنى في غيره"أو على معنى قائم بالغير"(٦١)، ومنهم من قال:" إن الحرف ما أوجد معنى في غيره". آخذا من النص المنسوب إلى الإمام علي، رضي الله عنه، وهو التعريف الشائع بين الذاهبين إلى إيجادية المعنى الحرفي(٦٢).

ومنهم من قال :"إنه ما دل على معنى غير مستقل بالمفهومية"(٦٣) وهذا التعريف هو الشائع بين قدماء الأصوليين، وقد علل التفتازاني ذلك، بقوله: إن" عبارة النحاة:إن الحرف مادل على معنى في غيره"أي لا في نفسه، وضمير في " غيره"إما عائد إلى اللفظ بمعنى أنه لا يدل بنفسه، بل بانضمام لفظ آخر إليه، وإما إلى المعنى، بمعنى أنه غير تام في نفسه، أي لا يحصل من اللفظ إلا بانضمام شيء آخر إليه، فصار الحاصل أنه لا يستقل بالمفهومية، أي بمفهومية المعنى منه"(٦٤).

ويعد ابن الحاجب من أكثر الأصوليين دقة في حد الحرف،وقد عمق التفتازاني هذا الحد، وتناوله بصورة وافية، ؛حيث يقول:" المعنى قد يكون إفراديا وهو مدلول اللفظ بانفراده، وقد يكون تركيبيا يحصل منه عند التركيب فيضاف أيضا إلى اللفظ، وإن كان معنى اللفظ عند الإطلاق هو الإفرادي، ويشترك الاسم والفعل والحرف في أن معانيها التركيبية لا تحصل إلا بذكر تتعلق به من أجزاء الكلام، ويختص الحرف بأن معناه الإفرادي أيضا لا يحصل بدون ذكر المتعلق، لكن لا بحسب اتفاق الاستعمال كما في بعض الأسماء، بل بحسب الوضع.."(٦٥)

ويقول في موضع آخر":أقول قد سمعت قول النحاة: الحرف لا يستقل بالمفهومية" عليه إشكال، فأراد(٦٦) تقرير المراد أولاً، والإشارة إلى الإشكال ثانياً، وحله ثانيا، أما تقريره فهو أن معناه أنّ نحو "من" و"إلى" مشروط في وضعها دالة على معناه الإفرادي وهو"الابتداء" و" الانتهاء " ذكر متعلقه من دار أو سوق، أو غيرهما مما يدخل عليه الحرف، ومنه الابتداء إليه والانتهاء، والاسم نحو الابتداء والانتهاء، والفعل نحو ابتدأ وانتهى غير مشروط فيه

ذلك، وأما الإشكال فهو أن نحو" ذو، وألو، وأولات، ... مما لا يحصى كذلك، إذ لم يجوز الواضع استعمالها إلا بمتعلقها فكان يجب كونها حروفا وهي أسماء، وأما الحل فهو أنها وإن لم يتفق استعمالها إلا كذلك لأمر عارض فغير مشروط في وضعها دالة ذلك لما علم أن "ذو"بمعنى صاحب ويفهم منه عند الإفراد ذلك لكن وضعه له لغرض ما وهو التوصل به إلى الوصف بأسماء الأجناس، في نحو زيد ذو مال وذو فرس، فوضعه ليوصل به إلى ذلك هو الذي اقتضى ذكر المضاف إليه، لا أنه لو ذكر دونه لم يدل على معناه نعم لم يحصل الغرض من وضعه والفرق بين عدم فهم المعنى وبين عدم فائدة الوضع مع فهم المعنى ظاهر"(٦٧).

ومن أكثر الأصوليين تناولا لقضية الحرف ودلالته هو صاحب البدور اللوامع، فهو يقول:" للناس خبط في تحقيق معنى الحرف، وتحقيق الفرق بينه وبين ما يشبهه من الأسماء والأفعال، وذلك أنه لايمكن القول بأنه موضوع لمعنى ولا دال عليه، وإلا عد من المهملات، وهو غير مستقل بالمفهومية، بل محتاج إلى متعلّق به. وفرق ابن الحاجب بين الحروف وغيرها في هذا" بأن الحروف مشروط في دلالتها على معانيها الإفرادية، ذكر متعلقها بخلاف غيرها"(٦٨).

ويشير إلى أنه قد ينظر إلى خصوص اللفظ بحصول المعنى، ولكن بواسطة النظر إلى أمر عام صادق بتلك الخصوصيات، بمعنى أن يكون الوضع للخصوصيات بملاحظة أمر عام، كـ"من" مثلاـ هي موضوعة للابتداءات الخاصة، كالابتداء من البصرة، أو من السماء بملاحظة مطلق الابتداء، لا الابتداء، ولذا كان لفظ الابتداء اسما وإن دل على النسبة، لأنه موضوع للمعنى المطلق وكان مستقلا.

كما أشار إلى تميز الحرف عن قسيميه الاسم والفعل، موضحا علامة كل منها وخصيصتها، حيث المح إلى أن المفهوم السابق للحرف يميزه ويخصصه، فهو يقول:" وهذا بخلاف الاسم والفعل، فإنهما ليسا لنسبة بخصوصها، بل الاسم قد يكون لنفس الذات، كرجل قد يكون لذات باعتبار نسبة كـ"ذو" و"فوق" وقد يكون لنسبة لا لخصوصها كالابتداء والانتهاء.

وكذا الفعل فإنه لنسبة الحدث إلى موضوع ما. و"على" و"عن" والكاف إذا أريد بهما علو وتجاوز وشبه مطلقا من غير نظر إلى الخصوصيات كانت أسماء، وإذا أريد بهما علو وتجوز وشبه بخصوصها كانت حروفا.

وقد ذكر نص السكاكي الذي يتحدث فيه عن بعض قضايا الحرف في أثناء تناوله للاستعارة التبعية، إذ يقول:"وأعني بمتعلقات معاني الحروف، ما يعبر عنها عند تفسيرها مثل قولنا:"من" معناها ابتداء الغاية، و"إلى" معناها انتهاء الغاية، و"كي" معناها الغرض، فابتداء

الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها، إذ لو كانت معانيها لكانت هي أيضا أسماء؛لأن الكلمة إذا سُمّيت اسماً سُمّيت لمعنى الاسمية لها، وإنما هي متعلقات معانيها، أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت إلى هذه بنوع استلزام"(٦٩).

وقد أشار "اليوسي" إلى أن "ابن الحاجب" يفرق بين الحروف وغيرها، بأن الحروف مشروط في دلالتها على معانيها الإفرادية، ذكر متعلقها بخلاف غيرها" وقرر العضد والسعد ذلك بما حاصله:" أن الواضع قد ينظر في وضع اللفظ إلى خصوص اللفظ لخصوص المعنى كالعلم. وقد ينظر إلى خصوص اللفظ لعموم المعنى كرجل. فإن هذا اللفظ بخصوصه قد وضع بإزاء أمر عام أي كلي قابل للكثرة، والحمل على كثير، حتى إنك لو أطلقت رجلا على زيد بخصوصه كان مجازا لاحقيقة.

وقد ينظر إلى عموم اللفظ لخصوص المعنى، بأن لا يلاحظ لفظا بعينه، بل أمراً كليا، وذلك في وضع الهيئات، نحو صيغة فاعل من كل مصدر لمن قام به ذلك المعنى، وصيغة مفعول لمن وقع عليه، فيعلم بذلك أن (ضاربا) لمن قام به الضرب، و(قاعدا) لمن قام به القعود، و(مضروبا) لمن وقع عليه الضرب، إلى غير هذا من الخصوصيات التي لاتنحصر.

وقد يكون إلى خصوص اللفظ بحصول المعنى، ولكن بواسطة النظر إلى أمر عام صادق بتلك الخصوصيات، بمعنى أن يكون الوضع للخصوصيات، ولكن مع ملاحظة أمر عام، كوضع هذا لهذا الرجل أو هذا الفرس، بملاحظة أمرعام، وهو مفهوم المشار إليه بالخصوص"(٧٠).

إذا تقرّر هذا نقول:الحرف من قبيل هذا القسم الأخير، وهو أنه موضوع لخصوصيات بملاحظة أمر عام، كـ " من" مثلا هي موضوعة للابتداءات الخاصة، كالابتداء من البصرة، أو من السماء بملاحظة مطلق الابتداء لا الابتداء، ولذا كان لفظ الابتداء اسماً وإن دلّ على النسبة، لأنه موضوع للمعنى المطلق، فكان مستقلا.

ولفظة " مِنْ " حرف لأنها للخاص، وإذا كانت لخاص، فالخاص لا يتحصل ذهنا ولا خارجا إلا بتعين المنسوب إليه، فلم يكن بد من في دلالتها من ذكر متعلق لها يعين تلك النسبة، نحو:جئت من البصرة، وكذا القول في " إلى " وغير ذلك من الحروف.

وحاصله أن الحرف موضوع لخصوص النسبة، فلا دلالة له إلا بذكر المتعلق، والاسم موضوع لمعناه ودال عليه، وقد يكون في المعنى نسبة فيحتاج إلى ذكر متعلقها لتفهم"(٧١).

ومن الأصوليين الذين تناولوا مفهوم الحرف ودلالته، صاحب كتاب " تحفة المسؤول" فقد تناول كلام "ابن الحاجب" بشأن الحرف، فذكر أنه" لما كان الحرف من أقسام المفرد، وكان

الأصولي مفتقرا إلى معرفته لوقوعه في الأدلة الشرعية، ولم يكن في المبادئ اللغوية مايختص بالفعل وكان مايختص بالحرف، أراد تحقيق معناه أولا ثم البحث عن بعض أقسامه.

ولما كان قول النحاة :الحرف لا يستقل بالمفهومية مشكل، أراد تقرير المراد أولاً، ثم الإشارة إلى الإشكال ثانيا، ثم حله ثالثا.

فإن نحو " من " و" إلى " شرط الواضع في إفادتها معناها الإفرادي ذكر متعلقها الذي منه الابتداء أو الذي إليه الانتهاء، والاسم نحو الابتداء والانتهاء والفعل ابتدأ وانتهى غير مشروط فيهما ذلك الإفراد، وأما معاني الأسماء الذي يكون لها حالة التركيب فذلك مشروط بذكر متعلقها وكذا الأفعال فلا يفهم معنى " في " إلا حين ذكر المتعلق أو حال اعتباره، بخلاف الابتداء والانتهاء وابتدأ وانتهى، فإن معانيها مفهومة من ألفاظها حالة الإفراد، والذي يوضحه :أن اللفظ قد يوضع لأمور مخصوصة كوضع " ذا " لكل مشار إليه مخصوص، و" أنا " لكل متكلم، و" الذي " لكل معين بجملة، وليس وضع المذكور كوضع" رجل"فإنه موضوع للحقيقة لا للخصوصيات، وهذه وضعت باعتبار المعنى العام للخصوصيات التي تحته، حتى إذا استعمل "رجل" في " زيد " بخصوصه كان مجازا، وإذا أريد المعنى العام المطابق له كان حقيقة بخلاف " هذا "، و" أنا "، و" الذي " فإنه إذا أريد بها الخصوصيات كانت حقائق، ولا يراد بها العموم أصلا، فلا يقال :" هذا " والمراد أحد مما يشار إليه، ولا " أنا " والمراد به متكلم ما، فالحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء والانتهاء لكل ابتداء وانتهاء معين بخصوصه، والنسبة لاتتعين إلا بالمنسوب إليه، فالابتداء الذي للبصرة يتعين بالبصرة، والانتهاء الذي إلى الكوفة يتعين بها، فمالم يذكر متعلقه لا يتحصل فرد من ذلك النوع، وهو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج، وإنما يتحصل بالمنسوب إليه فيتعقل بتعقله، بخلاف ما وضع للنوع نفسه، كالابتداء والانتهاء، وبخلاف ما وضع لذات باعتبار نسبته نحو " ذو "، و" فوق "، و" على "، و" عن "، و " الكاف " إذا أريد بها علو وتجاوز وتشبيه مطلقا(٧٢).

ومن أبرز الجهود الأصولية في تناول الحرف ودلالته، ما قام به الإمام "القرافي" فكان له آراء متفردة في مسألة الحرف ودلالته، ونقاش المفهوم الحرفي الذي وضعه النحاة، وشاع بينهم، وتداولوه، وما كادوا يخرجون عنه، فقام بمناقشة هذا المفهوم وتحليله، والرد على قائليه، ، حيث يقول: " وقولهم: الحرف لا يخبر عنه، ولا يخبر به. يريدون : لا يخبر بمسماه، ولا من مسماه معبراً عنه بلفظه، فـ " حتى" موضوعة للغاية، فإذا قلت : غاية الشيء نهايته، فقد أخبرت عن مسمى " حتى " معبرا عنه بلفظة الغاية، لا بلفظ " حتى "

وكذلك يخبر بمسمى " حتى " فتقول: نهاية الشيء غايته، فتجعل مسمى " حتى " الذي هو الغاية خبرا عن النهاية، لكن معبرا عنه بالغاية، ولو عبرت عنه بلفظ الحرف فقلت : حتى نهاية الشيء لم يكن كلاما عربيا.

وكذلك " ليت" موضوعة للتمني، فتخبر عن مسماها، فتقول: التمني تعلق الأمل، فتخبر عن التمني معبراً عنه بغير" ليت"، بل بلفظ التمني، ولو قلت: ليت تعلق الأمل، لم يكن كلاماً عربياً، وكذلك يخبر به، فتقول: تعلق الأمل التمني، ولوقلت: تعلق الأمل ليت، لم يصح، حيث عبرت عن مسمى "ليت"، ويصح الإخبار عن لفظ الحرف، وبلفظ الحرف مطلقا، فتقول:حتى حرف غاية، فرفعت حرف غاية على خبر الابتداء، فيكون " حتى " هو المبتدأ، وكذلك تخبر بها فتقول:أحد حروف الغاية " حتى " فتجعلها خبر المبتدأ، وكذلك " ثم " حرف عطف، و"إن" حرف تأكيد إلى غير ذلك ممالا ينحصر"(٧٣).

ومن يقول:إن المخبر به وعنه في هذه القضايا اسم يلزمه كذبها كما تقدم، فإنه لاشيء من الأسماء بحروف بالضرورة، بل الحق أن هناك ثلاثة أمور:

- مسمى الحرف إنْ عبر عنه بغير الحرف صح الإخبار به وعنه مطلقا.
- ومسمى الحرف إنْ عبرعنه بلفظ الحرف امتنع الإخبار به وعنه مطلقا.
- ولفظ الحرف يصح الإخبار به وعنه مطلقا، وقد تقدم عند تحديد الكلام ببيان أنه ليس من شرط المبتدأ أن يكون اسما، بل قد يكون فعلا وحرفا ومهملا لا يوصف بواحد منها، نحو: "ديز مهمل"، فـ"ديز" مبتدأ، ولذلك رفعنا " مهمل"، وبهذا البيان يظهر بطلان كلام النحاة في قولهم: إن الحرف لا يخبر به ولاعنه؛لأن لفظ الفعل، والحرف، والاسم، إنما وضعت للألفاظ لا للمعاني، واللفظ في الألفاظ الثلاثة يصح الإخبار به وعنه، مطلقا"(٧٤).

فنلاحظ أن الإمام "القرافي" قد تفرد في تناول المفهوم الحرفي بتلك الطريقة المتناهية في الدقة ــ سواء وافقناه أو اختلفنا معه ــ فقد فصل القول في مسألة الإخبار بالحرف أو الإخبار عنه، فميز بين ثلاثة مصطلحات تتعلق بالمفهوم الحرفي، ومسألة الإخبار به أو عنه، هذه المصطلحات هي:

١- مسمى الحرف، ويقصد دلالته ومعناه، فمسمى " ليت " التمني، وهو مايقابل مصطلح " معنى" الحرف عند النحاة عندما يقولون :"ليت" تفيد التمني، فلفظ " التمني" هو" مسمّى الحرف" عند" القرافي"ــ فإن عبر عنه بغير الحرف كان صالحاً للإخبار عنه وبه مطلقا. فنقول:التمني تعلق الأمل. فقد وقعت كلمة" التمني" ــ وهي مسمى الحرف" ليت"ــ مبتدأ، ونقول: تعلق الأمل التمني، حيث وقعت خبرا للمبتدأ. وإن عبرعنه بلفظ

الحرف . امتنع الإخبار به وعنه مطلقا، حيث لا يجوز أن يقال مثلا:"حتى نهاية الشيء" لم يكن كلاما عربيا، ولوقيل: " من ابتداء الشيء" فهو كذلك غير صحيح.

٢- مسمى الحرف إن عبر عنه بلفظ الحرف امتنع الإخبار عنه وبه مطلقا.

٣- لفظ الحرف يصح الإخبار به وعنه مطلقا.

ولفظ الحرف واضح الدلالة، فهو الكلمة من حيث كونها لفظا وشكلا، نحو كلمة " حتى " أو بعبارة أخرى لفظ " حتى" . فبهذا الوصف لا يكون " لفظ" الحرف قابلا للإخبار به أو عنه مطلقا، بخلاف "مسماه"كما سبق.

فالحرف قد يخبر به أو عنه مطلقا، فقد أشار "القرافي " إلى أن المبتدأ ليس شرطا أن يكون اسما، بل قد يكون" فعلا" أو" حرفا"؛لأن لفظ الحرف، والفعل، والاسم، إنما وضعت للألفاظ لا للمعاني، واللفظ في الأقسام الثلاثة ــ كما يصرح ــ يصح الإخبار به وعنه مطلقا، فلفظ الفعل " قام" قد يقع مبتدأ، فيقال: "قام فعل ماض"، فكلمة" فعل" مرفوعة على الخبر، ويكون" قام" هو المبتدأ، وتقول: أحد الأفعال قام، فتجعل لفظ الفعل خبرا عن أحد الأفعال، وقد غلط بعضهم فقال:المخبر عنه في هذه القضية " اسم" ولو كان اسما لكذبت القضية، فإن الاسم لايخبر عنه بأنه فعل ماض(٧٥).

وقد ذكر الأصبهاني شارح مختصر ابن الحاجب :" أن المراد من قول النحاة: إن الحروف لا تستقل بالمفهومية أنّ نحو"من وإلى " شرط الواضع في دلالتها على معناها الإفرادي ذكر متعلقها على معنى أن الواضع نص على أن" من وإلى" إذا ذكر متعلقها بما معهما كان معناهما الابتداء والانتهاء، وإذا لم يذكر معهما ماهو متعلقهما لم يكن لهما معنى أصلا لا ابتداء ولا انتهاء ولا غيرهما، واحترز بقوله: الإفرادي عن الاسم والفعل، فإن كلا منهما في دلالته على المعاني التركيبية ــ أعني المعاني التي تكون لها حالة التركيب مشروطة بذكر متعلقه، فإن كون الاسم فاعلا إنما هو باعتبار الفعل، وكون الفعل خبرا إنما هو باعتبار المبتدأ، لكن لم يشترط في دلالتها على معانيها الإفرادية ذكر متعلقهما، وذلك لأن نحو الابتداء والانتهاء وكذا " ابتدأ وانتهى" يشترط في دلالتهما على معانيهما الإفرادية ذكر متعلقها. ولهذا يفهم معنى الابتداء والانتهاء، وكذا "ابتدأ" و"انتهى" بدون ذكر متعلقها بخلاف "من وإلى" فإن معناهما من غير أن يذكر متعلقهما، أجيب بأن الابتداء والانتهاء فُهما منهما حالة اعتبار متعلقهما وإن لم يصرح به، وإنما مثل من الأسماء بالابتداء والانتهاء، ومن الأفعال بـ"ابتدأ وانتهى "، ليعلم أنه إذا عبر عن الابتداء والانتهاء بمجرد لفظ من و إلى ولم يذكر متعلقهما لم يدلا عليهما، وإذا عبر عن الابتداء أو الانتهاء بالاسم والفعل فُهما بدون ذكر متعلقهما"(٧٨).

وممن تناولوا مفهوم الحرف ودلالته، من المعاصرين: محمد باقر الصدر، فقد قسم اللغة إلى كلمة بسيطة وكلمة مركبة، وهيئة تركيبية، تقوم بأكثر من كلمة، فالكلمة البسيطة هي الكلمة الموضوعة بمادة حروفها وتركيبها الخاص، بوضع واحد للمعنى، من قبيل أسماء الأجناس وأسماء الأعلام والحروف. والكلمة المركبة هي الكلمة التي يكون لهيئتها وضع، ولمادتها وضع آخر من قبيل الفعل، والهيئة التركيبية هي الهيئة التي تحصل بانضمام كلمة إلى أخرى، وتكون موضوعة لمعنى خاص. والهيئات والحروف عموما لاتستقل معانيها بنفسها؛ لأنها من سنخ النسب والارتباطات، ففي قولنا:السير إلى مكة المكرمة واجب، تدل(إلى) على نسبة خاصة بين السير ومكة، حيث إن السير ينتهي بمكة، وتدل هيئة مكة المكرمة على نسبة وصفية هي جملة السير... ، واجب على نسبة خاصة بين السير و واجب، وهي أن الوجوب ثابت فعلا للسير، والنسبة التي يدل عليها الحرف غير كافية بمفردها لتكوين جملة تامة، ولهذا تسمى النسبة الناقصة(٧٧).

وقد أشار إلى أن علماء أصول الفقه قد توسعوا في استعمال مصطلح " المعنى الحرفي" حيث يصطلح أصوليا على التعبير بالمعنى الحرفي عن كل نسبة، سواء كانت مدلولة للحرف أو لهيئة الجملة الناقصة أو لهيئة الجملة التامة، وبالمعنى الاسمي عما سوى ذلك من المدلولات. ويختلف المعنى الحرفي عن المعنى الاسمي في أمور منها: أن المعنى الحرفي باعتباره نسبة وكل نسبة متقوّمة بطرفيها فلا يمكن أن يلحظ دائما ضمن لحاظ طرفي النسبة، وأما المعنى الاسمي فيمكن أن يلحظ بصورة مستقلة(٧٨).

وقد ذهب " النائيني"إلى التفرقة بين المعاني الاسمية والمعاني الحرفية بأن الأولى إخطارية والثانية إيجادية. والمستفاد من ظاهر كلمات مقرري بحثه أن مراده بكون المعنى الاسمي إخطاريا، أن الاسم يدل على معنى ثابت في ذهن المتكلم في المرتبة السابقة على الكلام، وليس دور الاسم إلا التعبير عن ذلك المعنى، ومراده بكون المعنى الحرفي إيجاديا أن الحرف أداة للربط بين مفردات الكلام فمدلوله هو نفس الربط الواقع في مرحلة الكلام بين مفرداته، ولا يعبر عن معنى أسبق رتبة من هذه المرحلة، ومن هنا يكون الحرف موجدا لمعناه؛لأن معناه ليس إلا الربط الكلامي الذي يحصل به(٧٩).

وقد عقد مقارنة بين دلالة الحروف والأسماء، فكل حرف نجد تعبيرا موازيا له فـ" إلى " يوازيها في الأسماء (انتهاء) و"من" يوازيها (ابتداء) و"في" (ظرفية) وهكذا، وعلى الرغم من ا لموازاة، فإن الحرف والاسم الموازي له ليسا مترادفين بدليل أنه لا يمكن استبدال أحدهما في موضع الآخر كما هو الشأن في المترادفين عادة. والسبب في ذلك يعود إلى أن الحرف يدل على النسبة، والاسم يدل على مفهوم اسمي يوازي تلك النسبة ويلازمها، ومن هنا لم

يكن بالإمكان أن يفصل مدلول(إلى) عن طرفيه ويلحظ مستقلا؛لأن النسبة لاتنفصل عن طرفيها بينما بالإمكان أن نلحظ كلمة الانتهاء بمفردها ونتصور معناها[٨٠].

وقد تناول" الصدر" اتجاهات بعض الأصوليين في تحديد المعنى الحرفي فقسمها إلى اتجاهين:الاتجاه الأول: ما ذهب إليه صاحب الكفاية ــ رحمه الله ــ من أن معنى الحرف هو نفس معنى الاسم الموازي له ذاتا، وإنما يختلف عنه اختلافا طارئا وعرضيا، فـ " من " و" الابتداء " يدلان على معنى واحد، وهذا المفهوم إذا لوحظ وجوده في الخارج فهو دائما مرتبط بالمبتدأ، والمبتدأ منه، إذ لا يمكن وقوع ابتداء في الخارج إلا وهو قائم ومرتبط بهذين الطرفين، وإذا لوحظ وجوده في الذهن له نحوان من الوجود، فتارة يلحظ بما هو ويسمى باللحاظ الاستقلالي، وأخرى يلحظ بما هو حالة قائمة بالطرفين مطابقا لواقعه الخارجي ويسمى باللحاظ الآلي، وكلمة " ابتداء" تدل عليه ملحوظا بالنحو الأول، و" من " تدل عليه ملحوظا باللحاظ الثاني، فالفارق بين مدلولي الكلمتين في نوع اللحاظ مع وحدة ذات المعنى الملحوظ فيها معاً".

والاتجاه الثاني: ما ذهب إليه مشهور المحققين بعد صاحب الكفاية، من أن المعنى الحرفي والمعنى الاسمي متباينان ذاتا، وليس الفرق بينهما باختلاف كيفية اللحاظ ناتج عن الاختلاف الذاتي بين المعنيين[٨١].

وقد رفض الاتجاه الأول، وقام بتفنيد الرد عليه، وملخص ما ردّ به على أصحاب الاتجاه الأول:أن كل مفهوم اسمي قابل لأن يتصور بنفسه مجردا عن أي ضميمة وهذا يثبت أن المفاهيم الاسمية غير تلك المعاني التي يكون الربط ذاتيا لها، وهذه المعاني هي مدلولات الحروف، إذ لا يوجد ما يدل على تلك المعاني بعد استثناء الأسماء إلا الحروف، وحتى نفس مفهوم النسبة ومفهوم الربط المدلول عليهما بكلمتي النسبة والربط، ليسا من المعاني الحرفية، بل من المعاني الاسمية[٨٢].

فيظهر مما سبق أنه يذهب إلى ما أثبته المحققون ــ حسب قوله ــ من أن الحروف موضوعة بالوضع العام والموضوع له الخاص، لأن المفروض عدم تعقل جامع ذاتي بين النسب ليوضع الحرف له فلا بد من وضع الحرف لكل نسبة بالخصوص، وهذا إنما يتأتى باستحضار جامع عنواني عرضي مشير فيكون الوضع عاما والموضوع له خاصا، وليس المراد بالخاص هنا الجزئي بمعنى ما لا يقبل الصدق على كثيرين، لأن النسبة كثيرا ما تقبل الصدق على كثيرين بتتبع كلي طرفيها، بل كون الحرف موضوعا لكل نسبة بمالها من خصوصية الطرفين، فجزئية المعنى الحرفي جزئية بلحاظ الطرفين لابلحاظ الانطباق على الخارج[٨٣].

الخاتمـــة

تناولت هذه الدراسة أحد مظاهر التفاعل القائم بين كل من علم النحو وعلم أصول الفقه، يتمثل هذا المظهر في "المعنى الحرفي"، الذي شغل كلا من النحاة والأصوليين، فكان لكل منهما منهجه وأسلوبه في التناول.

فأما النحاة فكان تركيزهم في تحديد الحرف قائما على تقسيم الكلمة وحصر ذلك التقسيم في الأقسام الثلاثة المعروفة، ورسم صورة لكل منها، يكون لها ملامحها الخاصة، وخصائصها التي تميزها وتتفرد بها، بحيث تكون بعيدة عن التداخل واللبس، فكانت غاية معظم النحاة إذاً تتمثل في تحديد معنى الحرف بما يميزه عن قسيميه الاسم والفعل. والقلة منهم تجاوزوا ذلك إلى ما هو أد ق وأعمق. فكانوا قاب قوسين أو أدنى من تناول الأصوليين.

وأما تناول الأصوليين لمفهوم الحرف فكان أكثر دقة، وملامسة للجانب الدلالي، كونهم يصدرون ــ في تحليلهم ــ عن منهج يهدف إلى الكشف عن المعاني بجميع صورها الجلية والغامضة، ويحاول الوصول إلى المقاصد، وإظهار الأحكام الشرعية بجميع مستوياتها. فنتج عن ذلك تناول متميز لمفهوم الحرف، وإشكالاته الدلالية.

الهوامش

١- الوافية في شرح الكافية: تأليف العلا مة ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف العلوي الاستراباذي، تحقيق عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٣م ج١ ص ٣

٢- انظر: المعاجم اللغوية في دراسات علم للغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م. ص ٨٤

٣- انظر:الكوكب الدري ص ٤٢

٤- السابق

٥- الإقتراح ص ٣٠

٦- الإحكام جـ ١ص ٩

٧- كالإمام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة، في كتابه" الجامع الكبير"، والشيرازي في كتابه " المهذب"، والغزالي في كتابه" الوجيز" والرافعي في " شرح الوجيز"، والنووي في "الروضة".

٨- انظر الكوكب الدري ص٤٥

٩- معجم الأدباء جـ ١ ص ١٥

١٠- ينظر في ذلك: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي .....

١١- ينظر في ذلك:لمع الأدلة لابن الأنباري ص٨، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ج١ص١١، وجـ ١ص١٣٧، ١٧٠، ١٧٩، ١٩٠، والاقتراح ص ١٠_١١.

١٢- قارن بين الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، وهو من أهم مصادر أصول الفقه، وبين الاقتراح للسيوطي، وهو مصدر أساسي في أصول النحو.

١٣- انظر الكوكب الدري ص ٥٠

١٤- من الإنصاف أن نشير إلى هناك نحاة تناولوا بعض قضايا الحروف الدلالية، وميزوا بين استعمالاتها دلاليا، وأسلوبيا، ومن هؤلاء " ابن جني " وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري.

١٥- وكذلك المعنى التركيبي والمعنى المعجمي

١٦- انظر البحث النحوي عند الأصوليين ص ٢

١٧- الكتاب ج ١ص ٢
١٨- إنباه الرواة ج ١ص ٤
١٩- الفصول المختارة من العيون والمحاسن للشيخ المفيد ج١ ص٥٩
٢٠- الإيضاح ص ٥٤
٢١- شرح كتاب سيبويه ج ١ص ٥٢ــ ٥٣
٢٢- النكت في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق :زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى ١٩٨٧م ج ١ ص١٠٣
٢٣- انظر شرح كتاب سيبويه ج ١ ص ٦٠- ٦١
٢٤- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢م ص ٥٤
٢٥- السابق ص٥٥
٢٦- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد الأشبيلي، تحقيق ودراسة:عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلا مي، الطبعة ا لأولى، ١٩٨٦م جـــ ١ ص١٧٠
٢٧- انظر الحلل ص ٧٥
٢٨- أنظر السابق ٧٦-٧٧
٢٩- انظر السابق ص ٧٦
٣٠- المرتجل ص ١٢٤، وقد ذكر ابن أبي الربيع في شرحه على الجمل أن الزجاجي ذكر في" الجمل"كان تحت عنوان "باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر" ورد عليه بأنها أفعال وليست حروفا كما ذكر، وقد علل سبب تسميت الزجاجي لها بالحروف، محاولا ربط هذه الأفعال بالمفهوم العام للحرف، انظر البسيط ج ٢ص ٦٦٣-٦٦٤
٣١- كتاب الحلل ص ٧٧
٣٢- انظر أقسام الكلام ص ٨٧
٣٣- الصاحبي ص ٥٣
٣٤- شرح المفصل ج ٨ ص ٣
٣٥- السابق ص ٤
٣٦- الصاحبي ص ٥٣

٣٧- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان المطبعة الوطنية، الأردن، ١٩٨٢م، ج ١ ص ٨٥

٣٨- انظر الدلائل ص ٨١

٣٩- السابق ص ٥٥

٤٠- انظر المقتصد ج ١ ص ٨٥ــ ٩١

٤١- المرتجل ص ٢٤

٤٢- كشف المشكل في النحو، علي بن سليما ن الحيد رة اليمني، (٥٩٩هـــ) تحقيق : هادي عطية مطر، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية، ، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، جـــ ١ ص ١٦٨

٤٣- المفصل جـــ١ ص ٢٨٣

٤٤- شرح المفصل جـــ ٨ ص ٣

٤٥- شرح المفصل ج ٨ ٤ــ٥

٤٦- مفتاح العلوم ص ٢٢٠

٤٧- شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٣

٤٨- الأشباه والنظائر جـــ ٣ ص٤٠٢، وقد أشار السيوطي إلى أن رأي أبي حيان هذا قد سقط من كتابه " شرح التسهيل"

٤٩- الأشباه والنظائر في النحو جـــ ٥ ص ٦-٧

٥٠- السابق.

٥١- شرح المفصل جـــ ٨ ص ٣

٥٢- السابق ص ٤

٥٣- وهذا لايعني الانتقاص من جهودهم ا لمتميزة التي بذلوها، وما قاموا به هو عمل أسس الاهتمام والنظر في الحرف ومفهومه، ومن ثم فقد خطوا الخطوات الأولى في ذلك، وجاء بعدهم من أكمل البنيان، وفصل القول في الحرف ودلالته ووظائفه. سواء أكان من النحاة، أم من الأصوليين. كما سيأتي.

٥٤- وهناك من جعل الضمير عائدا على الحرف ينظر: الكافي في في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع السبتي، تحقيق ودراسة فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، جـــ ٢ص ١٠٧.

٥٥- الكافي في الإفصاح جـــ ٢ص١٠٧.

٥٦- انظر البحث النحوي ص ٢٣٥

٥٧- إيجا دية المعنى الحرفي أكثر من تناولها بعض الأصوليين كما سيأتي

٥٨- الكافية في النحو، تأليف الإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، شرح وتحقيق: د عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، جـ١ ص٢٢-٢٤

٥٩- حاشية سعد الدين التفتا زاني وحاشية السيد الشريف الجرجاني، على شرح القاضي عضد الملة والدين، لمختصر المنتهى الأصولي، تأليف الإمام ابن الحاجب، مراجعة وتصحيح د/شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٣م ج ١ ص١٨٥

٦٠- انظر المختصر لابن الحاجب بشرح العضد ج ١ ص ١٨٦ــ ١٨٧، والبحث النحوي عند الأصوليين ص ٢٠٦

٦١- انظر البحث النحوي ص ٢٠٧

٦٢- السابق

٦٣- حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح المختصرج١ص ١٨٥

٦٤- السابق

٦٥- حاشية التفتا زاني على" مختصر المنتهى"ص ١٨٥

٦٦- يفهم من كلامه أنه يقصد" ابن الحاجب"

٦٧- التفتا زاني ص١٨٩

٦٨- البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، للإمام الفقيه أبي المواهب الحسن بن مسعود اليوسي، تقديم وفهرسة وتحقيق :حميد حماني اليوسي، مطبعة دار الفرقان، الدار البيضاء، ٢٠٠٣م، الطبعة الأولى، جـ ٤ ص ٢٥٠

٦٩- مفتاح العلوم ص، والبدور اللوامع جـ٤ ص ٢٥٢

٧٠- هذا النص منقول من حاشية السعد على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب في الأصول، ينظر جـ ١ ص ١٨٧

٧١- البدور اللوامع جـ ٤ ص ٢١٥

٧٢- تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول، تأليف أبي زكريا يحيى الرهوني، دراسة وتحقيق الهادي بن الحسين شبيلي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، جـ ١ ص ٣٩٢-ــ ٣٩٤

٧٣- نفائس الأصول في شرح المحصول، الإمام الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي المصري المعروف بالقراقي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، المكتبة العصرية، بيروت، جـ ٣ ص ١٠٥٩

٧٤- السابق ص ١٠٥٩ـ ١٠٦٠

٧٥- انظر السابق ص١٠٥٨.

٧٦- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تأليف تاج الدين أبي نصر السبكي، وتحقيق وتعليق ودراسة: علي محمد معوض، وعادل أحمد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، جـ ١ ص ٤٣٠

٧٧- دروس في علم الأ صول، السيد محمد باقر الصدر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، جـ ١ص١٩٤.

٧٨- السابق ص١٩٤

٧٩- السابق

٨٠- انظر السابق

٨١- السابق جـ ٢ ص٦١ـ ٦٢

٨٢- انظر السابق ص ٦٢

٨٣- السابق ص ٦٥

المصادر والمراجع

١ــ الأرموي:سراج الدين محمود بن أبي بكر:التحصيل من المحصول، دراسة وتحقيق:عبدالحميد علي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

الأزهري:خالد بن عبدالله:شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، بدون.

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، شرح ٢١ــ الإستراباذي: الكافية، شرح وتحقيق: د عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٣ــ الإستراباذي:ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف العلوي، الوافية في شرح الكافية، تحقيق عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٣م.

٤ــ الإسنوي: الكوكب الدري فيما تخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤

البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ٥١ــ الإشبيلي: ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد ودراسة:عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلا مي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م .

٦ــ الأعلم الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٧ــ ابن الأنبا ري: أبو البركات كمال الدين بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب (معه لمع الأدلة في أصول النحو)، قدم لهما وعني بتحقيقهما:سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هــ ١٩٥٧م.

٨ــ البطليوسي:أبومحمد عبد الله بن محمد بن السيد :كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. تحقيق:سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.

٩ــ التفتا زاني:حاشية العلامة سعد الدين التفتا زاني، وحاشية المحقق الشريف الجرجاني على شرح القاضي عضد الملة والدين لمختصر المنتهى الأصولي تأليف الإمام ابن الحاجب المالكي، مع حاشية المحقق الشيخ حسن الهروي على حاشية السيد الجرجاني. مراجعة وتصحيح :شعبان محمد اسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة، ١٩٨٣م.

١٠ــ الجرجاني:الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن،

المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر مرجان، المطبعة الوطنية، الأردن، • ١٩٨٢م.
دلائل الإعجاز:تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، • ١٩٨٩م.
١١ــ ابن الحاجب:جمال الدين أبي عمر عثمان، المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي.
الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤن • الدينية، العراق.
علي بن سليما ن الحيد رة اليمني. كشف المشكل في النحو، ، [1] ١٢ــابن حيدرة:
(٥٩٩هــ) تحقيق د/ هادي عطية مطر، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية، ، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
١٣ــ: ــ ابن الخشاب:أبي محمد عبد الله بن أحمد:المرتجل، تحقيق:علي حيدر، بدون،١٩٧٢م.
١٤ــ أبي الخطاب:محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي، التمهيد في أصول الفقه، دراسة وتحقيق مفيد محمد أبوعمشة، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الثانية،٢٠٠٠م.
١٥ــالرهوني: تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول، تأليف أبي زكريا يحيى الرهوني، دراسة وتحقيق الهادي بن الحسين شبيلي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، ١٦ــ الزجاجي: دار النفائس، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢م.

١٧ــ الزجاج:إعراب القرآن (المنسوب إليه)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
١٦ــ الساقي:فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م.
١٨ــ السبتي:ابن أبي الربيع السبتي الأندلسي:الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح، تحقيق ودراسة: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

١٩ــ السبكي: تاج الدين أبي نصر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق وتعليق ودراسة: علي محمد معوض، وعادل أحمد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٩٩م.

٢٠ــ السكاكي: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تأليف تاج الدين أبي نصر السبكي، وتحقيق وتعليق ودراسة: علي محمد معوض، وعادل أحمد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٢١ــ سيبويه:أبوبشر عمر بن قنبر، الكتاب، تحقيق:عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٢٢ــ السيرافي:أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق:محمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدائم، ورمضان عبد التواب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٠م.

٢٣ــ السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر،

ــ كتاب الإقتراح في علم أصول النحو:تحقيق وتعليق:أحمد محمد قاسم. بدون.

ــ الأشباه والنظائر:تحقيق :عبد الإله نبهان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية،١٩٨٥م.

٢٤ــ الشيخ المفيد: الفصول المختارة من العيون والمحاسن. بد ون.

٢٥ــ الصدر: السيد محمد باقر الصد: دروس في علم الأ صول، ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

٢٦ ــ ابن فارس:العلامة الإمام أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي:الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، حققه وضبط نصوصه وقد له :عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٢٧ــ أبو الفرج:محمد أحمد، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.

٢٨ــ مصطفى جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشد، العراق، ١٩٨٠م.

٢٩ــ اليوسي : الإمام الفقيه أبي المواهب الحسن بن مسعود: البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع في أصول، تقديم وفهرسة وتحقيق :حميد حماني اليوسي، مطبعة دار الفرقان، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.